



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت\*

قضايا نظامية

## تقرير الأمانة التنفيذية عن أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠)

تمهيد

يقدم هذا التقرير إلى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته الثالثة والخمسين، وهو يشمل الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى آذار/مارس ٢٠٢٠. ويسلط التقرير الضوء على بعض النتائج الرئيسية التي حققتها اللجنة خلال العام الماضي في مجالات مواضيعية تتسق مع التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية اليوم.

وفي عام ٢٠١٩، حققت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً من الإنجازات الهامة على درب دعم أولويات الدول الأعضاء الإنمائية بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية الجديدة للجنة نحو تقديم أفكار وإجراءات تسمح بتمكين أفريقيا وتحقيق



شموليتها وتحويلها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبوها.

واعترافاً بأهمية تعزيز السلام والأمن ودعم حقوق الإنسان بوصفها أساساً للتنمية المستدامة، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن كثب مع الاتحاد الأفريقي في سبيل تجميع الخبرات الجماعية للهيئتين في هذه المجالات سعياً إلى تعزيز التنمية المستدامة. ويأتي ذلك في سياق أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تدور حول الصلة بين السلام والأمن والتنمية، هذه الصلة التي تشكل أحد مواضيع الإطار الإنمائي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. واللجنة الاقتصادية لأفريقيا عضو في فرقة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لكبار المسؤولين بشأن تنفيذ الأطر المشتركة المتعلقة بالسلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، منذ تشكيلها في آب/أغسطس ٢٠١٩. وتعمل فرقة العمل على وضع آليات لتنسيق تنفيذ الأطر، وقد وافقت على أن تقوم الهيئتان بالتخطيط للأنشطة ذات الصلة وتنفيذها وفقاً لجدول زمني نصف سنوي.

وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً تعاونها مع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى الصعيد الوطني، مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وإضافة إلى ذلك، تتعاون اللجنة مع اللجان الإقليمية الأخرى لبلورة مبادرات مشتركة، مثل مبادرة السلامة على الطرق، وتنسيق الرؤى بغية تعزيز البعد الإقليمي في كل من التنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينصب التركيز بصفة خاصة على بناء شبكات المعارف والمعلومات والمحافظة عليها من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة التي جرى تعلمها في المنطقة وخارجها، وتعميمها على الدول الأعضاء وعلى منظماتها.

وإن إدماج منظور جنساني في صلب الأنشطة التنفيذية للجنة ونواتجها ونتائجها أمر حيوي لعملها. ولهذا الغرض، تلتزم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتسريع وتيرة الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المشتركة المتعلقة بنوع الجنس على المستويين العالمي والإقليمي وتقديم تقارير عنها، وتعزيز تنفيذها السياسات والبرامج الرامية إلى تمكين النساء والفتيات، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا. وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً على تعزيز قدرة الدول الأعضاء، من خلال توفير الدعم التقني المعد حسب الطلب، والخدمات الاستشارية والتدريب العملي، في مجال إدارة السياسات الجنسانية والاقتصادية، ومباشرة المرأة الأعمال الحرة، والشؤون

المالية العامة المراعية للمنظور الجنساني، وإدماج أبعاد العائدات الجنسانية والديمقراطية في السياسات والبرامج الوطنية.

وما فتئت الشراكات الابتكارية التي تقام مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والعالميين تكتسي أهمية حيوية لتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويشمل ذلك النجاح في تنظيم منتدى الصحة والأعمال التجارية في أفريقيا بالتعاون مع شريكين من القطاع الخاص، وهما التحالف ج ب س هيلث ومؤسسة أليكو دانغوت. ووُجِّه الانتباه باستخدام منبر المنتدى، إلى حجم وتأثير عبء المرض الذي تتحمله أفريقيا وإلى الفرص المتاحة للتمويل الابتكاري الخاص بالرعاية الصحية.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها أفريقيا، فإنني أرى أن فرصاً هائلة مفتوحة أمام القارة لكي تشرع في مسار إنمائي جديد جريء يستفيد من التكنولوجيات الناشئة، ومن ترسيخ التكامل الإقليمي فيما بين البلدان، ومن تعزيز الشراكات الابتكارية لتحقيق تحول اقتصادي شامل واقتصادات مرنة في أفريقيا. وإنني ملتزمة بكفالة أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تفضي إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وإذ نتقل إلى عام ٢٠٢٠ ونشر في عقد الأمم المتحدة، عقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، لا بد لنا من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو أكثر استهدافاً. والحاجة ماسة، فيما يخص البلدان الأفريقية، إلى اتخاذ إجراءات معجلة للوفاء بوعود تحقيق الازدهار. وللقيام بذلك، بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٩، بتطبيق استراتيجية لتنفيذ برامج متكاملة ومتسقة في ٢٢ بلداً من البلدان التي تركز عليها. وفي إطار هذا النهج الجديد، ستقوم الشعب والمكاتب دون الإقليمية بتوحيد نواتجها، وستعمل مجتمعة على التخطيط لتوفير مجموعة أساسية من الاستثمارات وغرسها في المواطن اللائقة من هذه البلدان التي تركز عليها. وتسهم هذه الاستراتيجية بالفعل في تحسين الروابط البرنامجية وتكامل الدعم السياسي المتعدد الأبعاد المقدم إلى البلدان، وهي تستخدم الموارد المحدودة على النحو الأمثل من أجل تنفيذ الأولويات الوطنية بقدر أكبر من الفعالية.

وستواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاستفادة من الشراكات ذات القيمة المضافة التي تستند إلى مبدأ تعزيز التكامل والتأثير الإنمائي. وسيُمكن ذلك اللجنة أيضاً من الاستجابة للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء على نحو أفضل في سياق الفرص الجديدة والناشئة.

وأخيراً، إنني واثقة من أن الدول الأعضاء ستواصل دعم الجهود التي نبذلها  
ونحن نعمل بالتعاون مع شركائنا، لتحويل الأفكار إلى أعمال من أجل ازدهار أفريقيا.

فيرا سونغوي

الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

## أولاً- مقدمة

١- بعد موافقة مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في دورته الثانية والخمسين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٩ على إصلاحات اللجنة، وضعت اللجنة إطارها البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، الذي يعلن عن استراتيجية طموحة لدعم الدول الأفريقية الأعضاء في تحويل اقتصاداتها والاندماج الفعال في حيز اقتصادي واجتماعي وسياسي مشترك، مع تعزيز أواصر التعاون الدولي كي تكون القارة أكثر ازدهاراً وشمولاً وكي يعيش مواطنوها بمنأى عن كل عوز وحرمان. وتعكس الاستراتيجية سبعة مجالات مواضيعية رئيسية مترابطة استثمرت فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مواردها، وهي النمذجة المتكاملة المتعددة الأبعاد، وتحليل السياسات، والإصلاحات المؤسسية؛ والتجارة والتكامل الإقليمي؛ وتنمية القطاع الخاص، والتمويل الابتكاري، وتطوير الهياكل الأساسية؛ والفقير، والشؤون الجنسانية والسياسة الاجتماعية؛ والبيانات، والإحصاءات، والتحول الرقمي؛ وتقديم الخدمات على نحو متكامل من خلال المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والبرامج التدريبية المخصصة للمنسقين المقيمين.

٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت مساهمة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم الدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ تركز على وظائفها الأساسية الثلاث، وأولها وظيفتها بوصفها هيئة لعقد الاجتماعات، والثانية بجمع فكر والثالثة وظيفتها التشغيلية، وقد استرشدت بالمحاور الخمسة التالية لتوجهاتها الاستراتيجية الجديدة وهي:

- (أ) بناء مؤسسة معارف؛
- (ب) وضع خيارات للسياسات العامة في مجالي الاقتصاد الكلي والهيكلة؛
- (ج) تصميم نماذج مالية ابتكارية؛
- (د) دعم القضايا الإقليمية وتلك العابرة للحدود؛
- (هـ) تعزيز موقف أفريقيا على الصعيد العالمي.

٣- وقد وُضع هذا التقرير في خمسة أجزاء على النحو التالي:

(أ) النتائج الرئيسية التي تحققت في دعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في العمل من أجل اعتماد سياسات في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بعد تجميع النتائج حول ستة مجالات مواضيعية عامة كالتالي:

١' النمذجة المتكاملة المتعددة الأبعاد، وتحليل السياسات، والإصلاحات المؤسسية؛

٢' التجارة والتكامل الإقليمي؛

٣' تنمية القطاع الخاص، والتمويل الابتكاري وتطوير الهياكل الأساسية؛

٤' الفقر، والشؤون الجنسانية والسياسة الاجتماعية؛

٥' تقديم الخدمات على نحو متكامل من خلال المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٦' البيانات، والإحصاءات، والتحول الرقمي؛

(ب) التقدم المحرز في النهوض بخطة اللجنة في مجال الشراكة وجهودها في ذلك؛

(ج) المساءلة والتعلم من التوصيات الصادرة عن عمليتي التقييم والمراجعة لعام ٢٠١٩؛

(د) الدعم الذي تقدمه اللجنة من أجل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

(هـ) النقاط البارزة في النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠.

## ثانياً- النتائج الرئيسية التي تحققت في عام ٢٠١٩

٤- يتناول الفرع التالي بعض الإنجازات البارزة المحققة في عام ٢٠١٩ التي تبين وظائف اللجنة الأساسية الثلاث التي هي حيز التطبيق، بما في ذلك المدخلات التي قدمتها دعماً للأولويات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والخدمات الاستشارية في مجال

السياسات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ والمساعدات المقدمة بناء على طلب الدول الأعضاء لتحقيق التطور التقني وتنمية القدرات. وترد أيضاً معلومات عن الدور الأساسي لمنابر اللجنة لحوار السياسات وبناء توافق في الآراء في النهوض بقدرات المسؤولين الحكوميين الأفريقيين في مجال رسم السياسات وتنفيذها.

## ألف- النمذجة المتكاملة المتعددة الأبعاد، وتحليل السياسات والإصلاحات المؤسسية

### ١- تدعيم رسم السياسات وتنفيذها باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي

٥- تلبية لطلب عدد متزايد من البلدان الأفريقية التي تلتزم الحصول على المساعدة التقنية فيما يتعلق بالأدوات وما يرتبط بها من أنشطة تنمية القدرات، شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ٢٠١٥ في مشروع لوضع نموذج أولي للاقتصاد الكلي يكون عاماً في طبيعته، وقابلاً للتطوير ويمكن تكيفه مع الخصائص المحددة لكل بلد التي تعكس التطورات الاقتصادية في بلد معين. واستمرت عملية التنمية، التي شملت تقييم المتطلبات النموذجية المتعلقة بالبلدان الأفريقية واستعراض المؤلفات القائمة، وتصميم النماذج، وتطويرها واختبارها، خلال فترة طويلة من عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ قبل الشروع في تكيف النموذج الفعلي وتنفيذه في البلدان.

٦- وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ ذلك الحين، الدعم إلى البلدان الأفريقية في مجالي وضع نماذج الاقتصاد الكلي وتنفيذها، لمساعدتها في عملية رسم سياساتها وتنفيذها. وفي بلدان محددة، شملت العملية إجراء دراسة استقصائية لاحتياجات البلدان، بما في ذلك احتياجات بوروندي والجزائر وجيبوتي والسنغال وسيراليون وغامبيا وغانا والكاميرون وكينيا ومصر وموريتانيا؛ ولمدى ما يتييسر لها من أدوات التحليل الاقتصادي والمعارف والمهارات الخاصة بهذا التحليل، ولا سيما في مجالي الاقتصاد القياسي والنمذجة بوجه عام، والتعاون بين مختلف مؤسسات البلد، والمتغيرات الأخرى. وأوضحت هذه الدراسة الاستقصائية عملية وضع النماذج وما يرتبط بها من دورات تدريبية لتنمية المهارات في مجال النمذجة، والتنبؤ، ومحاكاة السياسات، والتحليل الاقتصادي بوجه عام.

٧- ويمر النموذج في الوقت الحاضر بمراحل مختلفة من التطوير والتنفيذ في بلدان عدة. وهكذا، فقد بدأ استخدامه في شكله النهائي (المرحلة ٣) في بوروندي والجزائر وجيبوتي وغامبيا وغانا؛ وأوفدت بعثات استطلاعية إلى إثيوبيا ومصر وموريتانيا ونظمت فيها دورات تدريب أولي (المرحلة ٢)، وأخرى تنطوي على تحليل الاحتياجات (المرحلة

١) إلى السنغال وسيراليون والكاميرون وكينيا. وأسهم هذا العمل في تعزيز تحليل سياسات الاقتصاد الكلي في الدول الأعضاء، كما يتضح من التنبؤات النموذجية للنواتج وعمليات المحاكاة المستخدمة في أثناء مداورات البلد مع الجهات المانحة في جيبوتي وغامبيا وفي مناقشات الميزانية في غانا.

## ٢- تنفيذ خطة التنمية الوطنية الغامبية (٢٠١٨-٢٠٢١)

٨- في عام ٢٠١٨، أطلقت حكومة غامبيا خطتها الإنمائية المتوسطة الأجل - الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي تركز على خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وكان هدفها المعلن هو "إرساء الحكم الرشيد والمساءلة، والتماسك الاجتماعي، والمصالحة الوطنية وتنشيط الاقتصاد وتحويله من أجل رفاه جميع الغامبيين". ويتوقف نجاح تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية على التنسيق بين جميع الوزارات والإدارات والوكالات وعلى التزامها الراسخ، بالاقتران مع إطار قوي للرصد والتقييم.

٩- واعترافاً بدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في دعم البلدان الأفريقية في جهودها الإنمائية من خلال تنمية القدرات، أجرت الحكومة، ممثلة بوفد رفيع المستوى من وزارة المالية برئاسة وزير تخطيط من مكتب الرئيس، اتصالات مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط من أجل التماس الدعم في تعزيز قدرات المسؤولين فيها في مجال التخطيط والميزنة، بهدف رفع مستوى تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية بدرجة كبيرة. وتلبية لهذا الطلب، نُظمت دورة مدتها أسبوعان لتدريب المدربين بشأن الإدارة القائمة على النتائج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في بنجول بالتعاون مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في غامبيا.

١٠- وتطبيقاً للدروس التي استخلصتها حكومة غامبيا في مؤتمر دولي عقد في أيار/مايو ٢٠١٨ في بروكسل على صعيد تعبئة الموارد اللازمة للمشاريع الرئيسية المبينة في خطتها الإنمائية الوطنية، جرى تحديد توافر القدرات البشرية والمؤسسية في إدارة المشاريع ووضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفياً باعتبارها شرطين لا غنى عنهما قبل تنظيم مؤتمر آخر لتعبئة الموارد. وفي وقت لاحق، واستناداً إلى نجاح الدورة التدريبية الأولية المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج، قام وفد رفيع المستوى من وزارة المالية بزيارة ثانية إلى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، طلب فيها تنظيم دورة تدريبية في مجال وضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفياً وإدارة المشاريع.



١١- وتلبية لهذا الطلب، نُظمت دورة تدريبية مكثفة وعملية لمدة أسبوع في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وكانت الدورة جزءاً من التزام الحكومة بتعزيز القدرات على معالجة الثغرات المتصورة في القدرات ودعم الإصلاحات الرامية إلى تعزيز وضع مقترحات مشاريع مقبولة مصرفياً من أجل تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تنفيذاً فعالاً. وكان الهدف من الدورة هو تعريف المشاركين باستخدام مجموعة مختارة من الأدوات الخاصة بوضع مقترحات المشاريع، وكتابة مقترحات المشاريع وإدارة المشاريع التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمختلف أولويات الخطة الإنمائية الوطنية. وركزت الدورة على مسائل، مثل إدارة نطاق المشاريع، وإدارة التكاليف، وإدارة الجودة، وإدارة المخاطر، والشؤون المالية، والتقييم، وعوامل النجاح الرئيسية لوضع المقترحات. وكان هذا العمل متماشياً مع الغايات ١-ب و ١-٥ و ٥-٥ و ٥-٥ وأ و ٥-ج و ٨-١-٨-٩ و ١٠-١ و ١٠-٤ و ١٠-٧ و ١٧-١ و ١٧-٦ و ١٧-٨-١٧-١٥ و ١٧-١٧-١٧-١٩ من أهداف التنمية المستدامة، ومع الأولويات المقابلة من خطة عام ٢٠٦٣ أيضاً.

١٢- وتتوخى هذه الجهود تعزيز قدرة البلدان الأفريقية، وفي هذه الحالة، غامبيا، على رسم سياسات قطاعية عامة فعالة وإدارتها، كما يتضح من ارتفاع مستوى المشاركة (٣٧ موظفاً عاماً غامبياً، بمن فيهم ١٠ نساء، ومعدل رضا قدره ٩٥ في المائة). وأفضى ذلك أيضاً إلى وضع مقترح مشروع بشأن زيادة إنتاج الحليب في غامبيا، تعتمده حكومة غامبيا تقديمه إلى شركائها في التنمية. وهذا المقترح هو واحد من العديد من المقترحات التي هي في طور الإعداد من جانب غامبيا. وستساعد المهارات المكتسبة في هذه العملية حكومة غامبيا على إعادة إطلاق عملياتها الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع أهداف الخطة الإنمائية الوطنية.

### ٣- تعزيز التخطيط الوطني من أجل تحقيق تنمية إقليمية متوازنة

١٣- دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع إطار إنمائي جديد لإثيوبيا ومختلف مناطق البلد، وهو ما حدد أولويات السياسات والتدخلات الرامية إلى معالجة الاختلالات الإقليمية من خلال الخطة الوطنية العشرية المرتقبة للبلد للفترة ٢٠٢٠/٢١-٢٠٣٠/٣١. وركز التخطيط الإنمائي الوطني في إثيوبيا إلى حد كبير على التخطيط الاقتصادي دون إيلاء اعتبار كاف للتخطيط المكاني والمادي وآثاره على النتائج الاقتصادية. وأدى ذلك إلى اختلال في التنمية وتفاوت مكاني وعدم الكفاءة، كما أدى إلى تبيد الموارد المحدودة التي كان يمكن استهدافها استراتيجياً في مواقع ذات عائدات عالية من الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الروابط المشتركة بين القطاعات التي تربط بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية ضعيفة. وقد واجهت إثيوبيا

ككل والمناطق المختلفة من البلاد أيضاً تحديات في أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة، وأن تجتذب الاستثمارات، وتنمي إمكاناتها من الموارد، وتنمو لتصبح محاور دينامية للتحويل الاقتصادي.

١٤- ولمعالجة أوجه القصور هذه، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الجهود التي تبذلها لجنة التخطيط الوطني في إثيوبيا من أجل وضع إطار إنمائي لتوجيه أولويات التنمية الإقليمية بما يتسق مع أهداف النمو والتحول الوطنية. وفي هذه العملية، جرى التشاور مع ممثلي جميع المناطق والقطاعات بهدف تعزيز مواءمة عمليات وأولويات التخطيط المكاني والاقتصادي على مختلف المستويات. وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً على تعزيز خبرات وقدرات ممثلي المناطق والقطاعات في إثيوبيا في مجال السياسات عن طريق استخدام دليل اللجنة لمقرري السياسات بشأن إدماج التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطنية.

١٥- وأسهمت هذه الجهود في تعزيز السياسات لأغراض انتهاج سياسات شاملة ومنصفة للتنمية المكانية في إثيوبيا، كما يتضح من وضع إطار إنمائي إقليمي لأول مرة في البلد. وكان البلد طوال تاريخه في تخطيط التنمية الوطنية، على مدى عقود منذ عام ١٩٥٧، يفتقر إلى وضوح الرؤية والأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتوجيه جهوده الإنمائية الإقليمية بطريقة تدمج التخطيط المكاني والاقتصادي على المستوى الوطني. وبتحديد أولويات إثيوبيا اللازمة للاستفادة من إمكانات مناطقها في تحقيق خططها العشرية المرتقبة، سيعمل الإطار على تعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة وتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية لفائدة الجميع.

١٦- وفي عام ٢٠١٥، أُطلقت المرحلة الثانية من خطة النمو والتحول للفترة ٢٠١٦/٢٠١٩-٢٠٢٠، وتلتها عملية تنمية إقليمية من خلال تخصيص المنح الإقليمية، والأخذ باللامركزية، وإنشاء المناطق الصناعية وممرات التنمية الاستراتيجية طوال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٩، اعتمدت الإطار الإنمائي الوطني والإقليمي.

## باء- التجارة والتكامل الإقليمي

### ١- التصديق على الاتفاق ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - استراتيجيات لاستغلال مزاياها

١٧- بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومركز التجارة الدولية، ومكاتب المنسقين المقيمين، والشركاء الإنمائيين، أسهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين فيما بين الدول الأعضاء من أجل زيادة التدفقات التجارية، وتحسين التصنيع، وزيادة الاستثمار بمعدات أفضل، عن طريق تعزيز فهم فوائد تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وما يطرحه من تحديات. ومن بين العناصر المساعدة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطة توعية في ٣٤ دولة عضواً، استهدفت السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، والصحفيين والقطاع الخاص من خلال المنتديات الوطنية والمناسبات الترويجية الرفيعة المستوى، وحلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالاتفاق وبأهمية التصديق عليه.

١٨- ويجب أن تبدأ الاستفادة من فوائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بعملية إدماجها في التشريعات والأطر المحلية. ولهذا الغرض، ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تساعد الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة. ويتعين على البلدان أن تحدد الثغرات القائمة ومزاياها النسبية والتنافسية للتنوع والقدرة على تطوير سلاسل القيمة أو إدماجها بموجب الاتفاق. ويتطلب ذلك تقديم مداخلات سياساتية جديدة وتطبيقها أو إعادة ضبط أطر السياسات القائمة، بغية الاستفادة إلى أقصى حد من منطقة التجارة الحرة. ويسّرت الاستراتيجيات الوطنية تحديد القيمة المضافة الرئيسية والفرص التجارية والاستثمارية في الأسواق المحتملة، والقيود في جانب العرض، والتدابير الرامية إلى تعزيز القدرات التجارية والإنتاجية المطلوبة لكي يستفيد البلد استفادة كاملة من الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية في سياق منطقة التجارة الحرة. وتسهم هذه الاستراتيجيات في المقام الأول في تحقيق الهدفين ١٧ من أهداف التنمية المستدامة (الغايتان ١٧-١١ و١٧-١٢) و٩ (الغاية ٩-٢-١).

١٩- وساعدت هذه الجهود الدول الأعضاء على التوصل إلى فهم أفضل للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويجب أن يصدّق ما لا يقل عن ٢٢ دولة عضواً على الاتفاق لكي يدخل حيز النفاذ، كما يجب مواصلة جهود الدعوة والتوعية للوفاء بهذا الشرط وحشد أكبر عدد ممكن من الموقعين عليه. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، تم بلوغ عتبة ٢٢ بلداً. ونتيجة لذلك، دخل الاتفاق حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٩.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٩، بدأت المرحلة التنفيذية للاتفاق في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في النيجر. ومن بين ٥٥ عضواً في الاتحاد الأفريقي، لم يبق سوى عضو واحد لم يوقع على الاتفاق. وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، كان هناك ٢٧ بلداً قد صدق على الاتفاق وتم وضع تسع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة.

## ٢- دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الجنوب الأفريقي

٢٠- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالإضافة إلى ذلك، الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في مجال توعية أصحاب المصلحة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعمت أيضاً وضع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة يمكن من خلالها للبلدان أن تضع القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في موقع أفضل يمكنه من الاستفادة من السوق الإقليمية الموسعة التي أنشئت من خلال منطقة التجارة الحرة. وعقدت حلقات عمل وطنية متعددة أصحاب المصلحة للتوعية والتشاور في زامبيا وزمبابوي وملاوي وموزامبيق في عام ٢٠١٩، بينما أعدت استراتيجيات وطنية وأقرت فيما يخص زامبيا وزمبابوي. وبهذه الطريقة، جرى تعزيز الوعي والمعرفة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ونشرها في وقت لاحق، وهدأت مخاوف وشكوك أصحاب المصلحة، ولا سيما تلك التي أثارها القطاع الخاص، فيما يتعلق بما كانوا يعتبرونه في البداية تأثيرات الاتفاق السلبية، وبالتالي وضعت البلدان على درب التصديق عليه.

٢١- وأسهمت هذه الجهود في تعزيز البرامج والقدرات دون الإقليمية والوطنية اللازمة لتحقيق التصنيع الشامل للحد من الفقر وعدم المساواة في الجنوب الأفريقي، كما يتضح أولاً من اعتماد رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠١٩ النموذج الخاص بتنمية قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي، وكذلك بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الصناعة، الذي كان وضعه دعماً تقنياً مقدماً من العنصر ذي الصلة من هذا البرنامج الفرعي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وثانياً، إن السعي إلى تعزيز التجارة داخل المنطقة الواحدة وسيلة لتنمية القدرات الإنتاجية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتجلى في التصديق على الاتفاق في خمسة بلدان أعضاء في المنطقة دون الإقليمية، وهي إسواتيني، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وموريشيوس، وناميبيا. وثالثاً، وضعت استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة لزامبيا وزمبابوي.

٢٢- وهذه الإنجازات، وهي وضع استراتيجيات تنفيذ وطنية لمنطقة التجارة الحرة من جانب بلدين، وتصديق خمسة بلدان على الاتفاق، واعتماد صكوك رئيسية من جانب

مجتمع اقتصادي إقليمي واحد، تعني أن ست نتائج قد تحققت بالفعل، مقابل الهدف المقرر المتمثل في ثلاث نتائج.

### جيم- تنمية القطاع الخاص، والتمويل الابتكاري وتطوير الهياكل الأساسية

٢٣- نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجاً يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع آليات تمويل ابتكاري لمدّ تطوير الهياكل الأساسية بالتمويل. ولا تستطيع غالبية الدول الأفريقية الأعضاء سد ثغراتها الهائلة في الهياكل الأساسية، التي تزيد قيمتها على ٩٣ بليون دولار سنوياً لكل من الاستثمار الرأسمالي والصيانة، مما يضفي أهمية قصوى على تحديد المصادر الابتكارية للتمويل واستخدامها.

٢٤- ولدعم الدول الأعضاء في تعبئة رأس المال العام والخاص لتمويل الهياكل الأساسية، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سلسلة من الدورات التدريبية والمؤتمرات والمعتكفات لصالح المستثمرين المؤسسيين، بغية زيادة وعيهم بفرص الاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا. وهكذا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٩ النشاط الثاني من هذه السلسلة من الأنشطة في كينيا، بالتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والرابطة الوطنية لاختصاصي الأوراق المالية، ومجموعة البنك الدولي، واتحاد استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية الكينية، الذي يجمع بين صناديق المعاشات التقاعدية الكينية وصناديق الولايات المتحدة ومدراء الأصول بهدف تيسير الاستثمار والتمويل المشترك للهياكل الأساسية المستدامة في كينيا.

٢٥- وقد استرشد هذا المؤتمر بالنجاح الكبير الذي تحقّق في مؤتمر مماثل لحشد الاستثمارات نُظِم في السنغال في آذار/مارس ٢٠١٧، وأسفر عن الاستثمار الذي حقق أثره بما يزيد على ٥٠ مليون دولار من جانب صندوق المعاشات التقاعدية للمعلمين في شيكاغو ورابطة تقاعد موظفي مقاطعة ألاميدا، وهي صندوق للمعاشات التقاعدية يوجد مقره في أوكلاند (الولايات المتحدة)، في مشاريع خاصة بالهياكل الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا والسنغال ومالي. واستند المؤتمر إلى نتائج تقرير البرنامج الفرعي عن تنظيم نظم صناديق المعاشات التقاعدية والإشراف عليها في أفريقيا.

٢٦- وكان الهدف من مؤتمر نيسان/أبريل ٢٠١٩ هو زيادة الوعي بالحواجر السياسية والتنظيمية والائتمانية في تعبئة مدخرات المعاشات التقاعدية المحلية لتمويل الهياكل الأساسية في القارة. وحضر المؤتمر أكثر من ٤٠ صندوقاً للمعاشات التقاعدية في الولايات المتحدة، ومدراء الأصول والخبراء في القطاع، يمثلون معاً نحو تريليون دولار

من الأصول الخاضعة للإدارة، و ١٢ صندوقاً للمعاشات التقاعدية الأعضاء في اتحاد استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية الكينية (تدير حالياً أصولاً تبلغ قيمتها ٢ بليون دولار)، بهدف استكشاف فرص الاستثمار في الهياكل الأساسية والعقارات والأسهم الخاصة وغيرها من القطاعات في كينيا.

٢٧- وأسهمت هذه الجهود في الاستفادة من أدوات التمويل الابتكاري في أفريقيا، كما يتضح من الطريقة التي حفزت بها نتائج المؤتمر الرغبة في الاستثمار الابتكاري في مشاريع الهياكل الأساسية والإسكان في كينيا. وأثبت المؤتمر أنه خطوة مثمرة للغاية نحو الالتزام باستثمار ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار في المنطقة. وقد خطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مشاركتها المستمرة مع حكومة كينيا، خطوات كبيرة في بناء وتعزيز الشراكات بين المستثمرين المقيمين في الولايات المتحدة وصناديق المعاشات التقاعدية الكينية بتنسيق من اتحاد استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية الكينية، مما أتاح لهم إنشاء مشاريع مع شركاء محليين لمتابعة هذه الاستثمارات في كينيا.

## دال- الفقر، والشؤون الجنسانية والسياسة الاجتماعية

### ١- تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رصد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٨- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طبقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نطاق واسع الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، الذي استخدمته الدول الأعضاء لإجراء تقييمات ذاتية للتقدم الذي أحرزته نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكذلك لإعداد تقارير وطنية عن استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٥ سنة. وقد أُقرت هذه التقارير في اجتماع لجنة مفوضية الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة المعنية بمسائل الجنسين وتمكين المرأة. واستُخدم الدليل أيضاً لإعداد التقرير التجميعي للاستعراض الإقليمي للتقدم فيما يخص إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٥ سنة، الذي أيدته الدول الأعضاء في الاجتماع المشترك المذكور أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، استخدم الخبراء والوزراء الدليل والتقارير الوطنية والإقليمية لذلك الاستعراض في صياغة الوثيقة المتعلقة بالإعلان السياسي الأفريقي والرسائل الرئيسية بشأن الاستعراض بعد مرور ٢٥ سنة، التي ستقدم في الاجتماع العالمي المعني باستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٥ سنة على اعتماده - الدورة الرابعة والستون للجنة وضع المرأة - المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠، مما يعرض موقفاً مشتركاً وصوتاً موحداً للمنطقة الأفريقية.

٢٩- وأرسى الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية أيضاً الأساس لإعداد مجموعة من المنتجات والأدوات المعرفية التي استُخدمت لتقديم الدعم التقني المعد حسب الطلب إلى الدول الأعضاء، ولتقديم التدريب العملي للموظفين المسؤولين فيها، مع إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تركز عليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأثرت أيضاً الحوارات السياسية الرفيعة المستوى التي أفضت إلى الدعوة في مجال السياسات والاستفادة منها. وهكذا، دعم البرنامج الفرعي في ناميبيا وضع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة اقتصادياً، التي ستوجه التدابير الحكومية الرامية إلى التعجيل بتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. وصدّق أصحاب المصلحة فيما بعد على الاستراتيجية تمهيداً لإقرارها من جانب مجلس الوزراء. وقُدّم الدعم التقني أيضاً إلى موريتانيا، بما في ذلك تقييم الاستراتيجية الوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على تعميم مراعاة المنظور الجنساني ووضع خريطة طريق لمعالجة أوجه القصور. وأدى ذلك إلى إدماج الأبعاد الجنسانية في استعراض الخطة الإنمائية الوطنية للبلد وإطاره الإحصائي.

٣٠- وساعدت هذه الجهود على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على رصد ما تحرزه من تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تجلّى ذلك في تقديم ٥٠ بلداً في الوقت المحدد تقاريرها الوطنية في إطار استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٥ سنة، منها ٢٩ بلداً أشارت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، واستخدمت التحليل ذا الصلة في تقاريرها الوطنية التي تعتمد على التقييم الذاتي، كجزء من عملية الاستعراض.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، استُخدم الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية أيضاً لدعم إعداد سجل الأداء في مجال التوازن بين الجنسين. وهذا السجل هو أداة للتقييم والترتيب في الاتحاد الأفريقي، وقد صمم لقياس أداء البلدان فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وجني العائدات الديمغرافية، ومكافحة الفساد. وقد تم تطويره بالفعل للأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٩. وعُرضت نتائج تقييم سجل الأداء في مجال التوازن بين الجنسين في مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩، الذي قُدمت فيه جوائز إلى رؤساء الدول الأعضاء الخمس الأفضل أداءً، اعترافاً بزيادة مساهمتها عن المساواة بين الجنسين. وكان بدء تداول الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية تراكمياً على مرّ السنين، حيث جرى تطبيقه في ٤٠ بلداً في عام ٢٠١٩.

٣٢- وفي عام ٢٠١٥، طُبّق الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في ٣٥ دولة عضواً، على مدى مراحلها الأولى والثانية والثالثة، في حين ارتفع هذا الرقم إلى ٤٠ دولة في

مرحلته الرابعة. وفي عام ٢٠١٧، أُجري تحليل تناول ١٣ بلداً، وفي عام ٢٠١٩، تناول هذا التحليل ١٥ بلداً آخر، كجزء من التقرير التجميعي الإقليمي المتعلق بالدليل.

## ٢- تحسين الخبرة في مجال هندسة الطب الأحيائي والقدرة الابتكارية للشباب

٣٣- أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروعاً تجريبياً في عام ٢٠١١ لمساعدة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة لتحسين نتائج الرعاية الصحية في أفريقيا. وصُمم المشروع، الذي كان عنوانه ”الخبرة الهندسية لتحسين النتائج الصحية في أفريقيا“، من أجل بناء القدرات في مجالي هندسة الطب الأحيائي والابتكار للتصدي لعدم كفاية الأجهزة الطبية التي يحتاجها أخصائيو الرعاية الصحية لتقديم خدمات إنقاذ الحياة. وتعتمد معظم بلدان القارة على الأجهزة الطبية المستوردة والخبرات الأجنبية لتركيب هذه المعدات وتحسينها وخدمتها، وهي تفتقر إلى صناعات الأجهزة الطبية الخاصة بها. ولهذا السبب، كان الهدف الرئيسي من المشروع هو تطوير القدرة المحلية للبلدان الأفريقية على تركيب الأجهزة الطبية وإصلاحها وصيانتها وتحسينها، واجتذاب الطالبات إلى الهندسة، وغرس الكفاءات المعززة في مجالي ريادة المشاريع والابتكار من أجل جلب الأجهزة الطبية إلى السوق.

٣٤- وللمشروع ثلاثة أنشطة رئيسية، أولها دعم الجامعات المهتمة في وضع برنامج للدراسات الجامعية في مجال هندسة الطب الأحيائي. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وضع منهاج دراسي عام مفصل لهندسة الطب الأحيائي، ساعدت الجامعات على الإسراع في وضع مناهجها الدراسية الخاصة بها في هذا الموضوع. وكان النشاط الثاني هو تعزيز قدرات الطلاب في مجالي التكنولوجيا وريادة الأعمال، من خلال تنظيم مدرسة صيفية للمبتكرين، كمنصة لنقل المهارات التي لم تُدرّس بعد في الجامعات، مثل تشفير الأجهزة المتنقلة لخدمة الأجهزة الطبية والطباعة ثلاثية الأبعاد، وتعزيز الابتكار وغرس الكفاءات في مجال ريادة الأعمال. وطُلب من جميع الفرق المشاركة أن تضم إلى صفوفها طالبة واحدة على الأقل. وأطلقت أيضاً مسابقة دولية للتصميم. أما النشاط الثالث فيمكن في الربط الشبكي من أجل الاستدامة فيما بين الجامعات وهيئات القطاع الخاص والمستشفيات. وتحقيقاً لهذه الغاية، بادرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي لهندسة الطب الأحيائي، وقادته وأرست دعائمه من أجل تنسيق الموارد وتعزيزها وتعبئتها للجامعات الأعضاء فيه.

٣٥- ومنذ عام ٢٠١١، تواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشجيع واضعي السياسات، ومؤسسات البحوث الصناعية، والقطاع الخاص، والمستشفيات والجامعات على دعم نمو هندسة الطب الأحيائي والاستثمار فيه. ولهذا الغرض، نظمت اجتماعات



مع الوزراء والأمناء الدائمين، ورؤساء المستشفيات والمؤسسات، ومشغلي القطاع الخاص، وممثلي المانحين، ونواب رؤساء الجامعات. ونتيجة لذلك، حصل الاتحاد على دعم من ٢٢ جامعة ما يغطي تسعة بلدان أفريقية، وسبعة شركاء في البحوث الصناعية، وخمسة أعمال تجارية من ستة بلدان مختلفة.

٣٦- وأسهمت هذه الجهود في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تسخير التكنولوجيات الجديدة لصالح تنمية أفريقيا، كما يتضح من العدد الكبير من الشباب الذين لديهم الآن القدرة على تركيب الأجهزة الطبية وإصلاحها وصيانتها وتحسينها. وقد طور المشروع ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في مجال الأجهزة الطبية وساعد على بناء الموارد البشرية اللازمة لإدخال خدمات وتكنولوجيات جديدة ومحسنة للأجهزة الطبية إلى الأسواق. وقد شرع ما يقرب من ١ ٢٠٠ طالب في برامج جامعية ودراسات عليا في هندسة الطب الأحيائي. ومن بين الطلاب الذين التحقوا بالمدارس الصيفية للمبتكرين بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦، أطلق ما نسبته ٤٨ في المائة منهم الآن أعمالهم التجارية الخاصة بهم، وطور ٦٥ في المائة نماذج أولية جديدة، وواصل ٩٢ في المائة الانخراط في شبكاتهم القائمة، وحصل ١٩ في المائة من هؤلاء الطلاب على المنح. وتبلغ نسبة الإناث بين الطلاب نحو ٣٠ في المائة، وكانت جميع جوائز الابتكار في مدارس المبتكرين الصيفية السبع من نصيب الطالبات. وإجمالاً، ارتفع عدد الجامعات والمؤسسات المشاركة في مبادرة هندسة الطب الأحيائي من ١٣ جامعة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٢ جامعة في عام ٢٠١٩، ما يشمل تسعة بلدان أفريقية.

٣٧- ولضمان الاستدامة، أطلق الاتحاد الأفريقي هندسة الطب الأحيائي في عام ٢٠١٢ ليكون بمثابة وديع ومروج لمعايير التدريب والبحث وبناء القدرات وتعبئة الموارد، فضلاً عن مشجع لعمليات تبادل المعلمين والطلاب. ومنذ ذلك الحين، استقطب الاتحاد منحتين تبلغ قيمتهما نحو ٣ ملايين دولار، و١,٥ مليون دولار في شكل تمويل من الاتحاد الأوروبي لتدريب خريجي الدراسات العليا وتبادل الموظفين (يمكن زيارة الموقع الشبكي للمشروع على الرابط: [www.africanbmemobility.org](http://www.africanbmemobility.org))، و١,٢ مليون يورو آخر لإنشاء منصة إلكترونية مشتركة بين أفريقيا وأوروبا لأغراض تصميم الأجهزة الطبية على نحو آمن (يمكن الاطلاع على الموقع الشبكي للمشروع على الرابط: <http://ubora.biomedical.org>). وقد فاز فريقان شريكان، في أوغندا وملاوي، بمكافآت وجوائز عالمية على ابتكاراتهما في مجال التصميم - الأول موجود بالفعل في السوق، أما الثاني فقد أنهى تجاربه السريرية الأولى في عام ٢٠١٨.

## هاء- تقديم الخدمات على نحو متكامل من خلال المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

### ١- انخفاض مستويات البطالة في شمال أفريقيا

٣٨- نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حواراً إقليمياً رفيع المستوى بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الرامية إلى إيجاد فرص عمل في شمال أفريقيا. وساعد هذا الحوار، الذي كان بمثابة منبر للقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في تحديد الإصلاحات السياسية اللازمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، للتغلب على المعوقات الحالية وعلى ما يواجهه سوق العمل من صعوبات. وبالإضافة إلى ذلك، حدد تحليل سلاسل القيمة الإقليمية القطاعات التي تتيح أوجه تكامل بين البلدان الأعضاء وفرص عمل أفضل. ووسع نطاق هذا التحليل أيضاً ليشمل قطاع الاقتصاد الأزرق.

٣٩- وشرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن طريق تقديم المساعدة التقنية إلى البنك المركزي المصري ووزارة المالية في الجزائر والبنك المركزي الموريتاني، في وضع نماذج وطنية لقياس الاقتصاد الكلي كي تعكس الخصائص الرئيسية لكل اقتصاد، بهدف الانتقال إلى سياسات الاقتصاد الكلي القائمة على الأدلة لصالح العمالة.

٤٠- وأثارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اهتمام الدول الأعضاء بتحليل الاختلالات في تخصيص الموارد والسياسات العامة. وأُبرمت مذكرة تفاهم مع المندوبية السامية للتخطيط في المغرب- وهي الهيئة الوطنية للإحصاء - بشأن وضع نموذج يحدد حجم هذه الاختلالات، بهدف توجيه تخصيص الموارد نحو القطاعات التي تملك إمكانات أكبر من حيث إيجاد فرص العمل.

٤١- ولتشجيع اتباع نهج منسق مع العديد من الشركاء العاملين في مجال العمالة، شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في التعاون مع عدد من المؤسسات الدولية، بينها البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومعاهد البحوث مثل معهد بروكينغز، ومجموعة من الشركاء الوطنيين، تشمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المغرب، مما أتاح تحديد مجالات العمل المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت في إحدى دورات آلية التنسيق دون الإقليمية خريطة طريق منقحة (٢٠١٩-٢٠٢٠) لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تتضمن مجال تركيز يتعلق بالعمالة.

٤٢- وفي مجال التكامل الإقليمي، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ثلاثة منتديات وطنية بشأن تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بهدف زيادة

الوعي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاعين العام والخاص وفي المجتمع المدني في كل من تونس والجزائر وموريتانيا.

٤٣- وبمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومن خلال تعاون بلدان الجنوب مع المغرب، تمكنت موريتانيا من اعتماد نظام الحسابات الوطنية لعام ٢٠٠٨ رسمياً. وأدى استخدام النظام الجديد إلى تعزيز الأسلوب المنهجي المستخدم في تجميع الحسابات الوطنية (من حيث النطاق الذي يغطيه جمع البيانات، والنظر في القطاع غير النظامي، وطريقة حساب متغيرات القطاع المالي، وغير ذلك من المتطلبات).

٤٤- واكتسبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاستفادة من قدرتها على عقد الاجتماعات وتعاونها الوثيق مع الإدارات الحكومية المعنية في البلدان الأعضاء، فهماً أفضل للثغرات السياساتية القائمة وللمجالات التي من شأن تعديل سياسات سوق العمل فيها أن يضيف قيمة إلى ديناميات إيجاد فرص العمل. ونتيجة للتغيرات في حسابات موريتانيا الوطنية، وبفضل مختلف الابتكارات، نُقح الناتج المحلي الإجمالي لموريتانيا ليعكس عناصر الدخل الفعلية. فعلى سبيل المثال، قفزت الأرقام، بتعديل أساس حساب الناتج المحلي الإجمالي، إلى ٣٨٥ ٢٠٣ مليون أوقية عام ٢٠١٤، وهو ارتفاع بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بمستويات السنة نفسها محسوبة بنظام الحسابات السابق (١٦٢ ٦٤٨ مليون أوقية، وفقاً لنظام الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٣).

## ٢- العملة الموحدة لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٤٥- نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٧ مشروعاً على الصعيدين القطري والإقليمي في عام ٢٠١٩، بينها مشاريع في مجالات الدعوة وبناء التوافق في الآراء والمساعدة التقنية في المضى قدماً نحو برنامج اعتماد عملة موحدة في البلدان الـ ١٥ الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٤٦- وفي عام ٢٠١٨، طلبت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقييم تنفيذ خريطة الطريق نحو اعتماد العملة الموحدة بحلول عام ٢٠٢٠. وقد أُحرز تقدم محدود منذ أن اعتمدت هيئة رؤساء الدول والحكومات، وهي المؤسسة العليا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في عام ١٩٨٧ برنامجاً للتعاون النقدي، يهدف إلى السير بالمنطقة دون الإقليمية نحو اعتماد عملة موحدة بحلول الموعد النهائي الذي أُجل مراراً وتكراراً، بعد أن حُدد في البداية عام ١٩٩٤.

٤٧- وفي عام ١٩٩٥، حُدد الموعد النهائي الحالي، وهو عام ٢٠٢٠، إلى جانب خريطة طريق قِيَّمتها مكوّن البرنامج الفرعي. وتبَّه هذا التقييم اللجنة والدول الأعضاء فيها إلى ضرورة تسريع التقدم وأتاح خيارات أدت إلى تحديث خريطة الطريق. وأتاحت المساعدة التقنية المقدمة في إطار مكوّن البرنامج الفرعي للجنة كذلك بناء توافق آراء أدى إلى اتخاذ ثلاثة قرارات هامة عام ٢٠١٩: أولها، اعتماد إطار سياساتي نقدي للعملة الموحدة؛ وثانيها، اعتماد نموذج مصرف مركزي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وثالثها، الاتفاقات على اسم العملة الموحدة.

٤٨- وفي هذا السياق، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً من المنتجات المعرفية، بينها الموجزات المتعلقة بالتحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع في غانا وكوت ديفوار وليبيريا، والتي قدمت تشخيصاً لحالة التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي في تلك البلدان؛ ودراسة أساسية عن قياس الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية في غرب أفريقيا؛ وخطة عمل لدعم العمل الاستراتيجي الذي ستنجزه في مجال تخصصها على مدى السنوات الأربع المقبلة، ٢٠١٩-٢٠٢٢. ويمكن استخدام الدراسات التي يصدرها مكوّن البرنامج الفرعي لتوجيه الحوار السياساتي المحدد والمعد حسب الطلب مع البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين ولبناء توافق في الآراء. وقررت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا، في دورتها الثانية والعشرين المعقودة في مونروفيا في أيار/مايو ٢٠١٩، أن تركز، في عملها المتعلق بتشغيل المركز، على الميزة في عام ٢٠٢٠ بهدف الاستفادة من العائد الديموغرافي.

٤٩- وأسهمت هذه الجهود في النهوض بخطة التكامل الإقليمي، كما يتضح من اعتماد الإطار النقدي الإقليمي واعتماد نموذج مصرف مركزي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان اعتماد إطار السياسة النقدية خطوة هامة نحو مواءمة السياسة النقدية بعد إطلاق العملة. واتفقت الدول الأعضاء على أن تستند سياستها النقدية في المستقبل إلى نظام من للصرف مع سياسة موجهة نحو مكافحة التضخم.

٥٠- ويشكل اعتماد نموذج مصرف مركزي خطوة رئيسية في تيسير إجراء مزيد من المناقشات المتصلة بالإصلاحات الضرورية الأخرى للانتقال إلى المرحلة الأخيرة من إطلاق العملة الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واتفقت الدول الأعضاء كذلك على أن اعتماد العملة الموحدة سيعقبه الإنشاء الرسمي للمصرف المركزي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي سيوجه عمله في البداية نحو تحقيق الأهداف التالية وهي: التكامل التجاري والمالي؛ ووضع نظام إقليمي للدفع؛ وتشجيع

استخدام العملات الوطنية لتيسير التجارة والمدفوعات والمعاملات المالية عبر الحدود؛ ومواءمة القوانين واللوائح المصرفية؛ والتكامل بين أسواق رأس المال.

### ٣- الاستراتيجيات الوطنية للتنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا

٥١- تُتبع استراتيجيات وطنية للتنوع الاقتصادي في محاولة للتغلب على تقلبات أسعار السلع الأساسية التي ترتفع وتنخفض بشكل حاد. وهكذا، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في وسط أفريقيا بشكل مكثف في البلدان التي تركز عليها، وهي تشاد والكاميرون والكونغو. ووُسع أيضاً نطاق عمل مكون البرنامج الفرعي ذي الصلة في هذا المجال ليشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية.

٥٢- ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً من المنتجات المعرفية وأجرت حوارات سياساتية رفيعة المستوى لتحليل التقدم المحرز والفرص والتحديات في مجالات التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي والمسائل ذات الصلة، وكذلك للمساعدة في صياغة مقترحات القيمة الوطنية لبلدان مختارة في وسط أفريقيا. ويحدد مقترح القيمة الوطنية ما هو فريد من نوعه بالنسبة لكل بلد في تلك المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك مزاياه النسبية والتنافسية وغير ذلك من الفرص ومواطن القوة. وتشمل المنتجات المعرفية موجزاً دون إقليمي في سلسلة الموجزات المتعلقة بالتحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع، وهو موجز يقدم تشخيصاً لحالة التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية، ودراسة أساسية عن التحول الرقمي في وسط أفريقيا، ومنشوراً عن دور التخطيط الإنمائي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للتنوع والتصنيع (الهدفان ٨ و ٩)، ودراسة لتقييم أثر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في وسط أفريقيا.

٥٣- وشكلت جميع هذه الدراسات والمقالات التحليلية أساساً للحوار السياساتي الرفيع المستوى مع الكيانات الحكومية وغير الحكومية، والذي تُوجع باعتماد مواقف وآراء مشتركة بشأن كيفية التعجيل بالتنوع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. فعلى سبيل المثال، قرر وزراء المالية والاقتصاد في أفريقيا الوسطى، في اجتماعهم المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ألا ينصب تركيز برنامج السنوات الثلاث المقبل مع صندوق النقد الدولي على التدابير القصيرة الأجل لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي فحسب، بل أيضاً، وبقدر متساو، على القضايا الهيكلية المتوسطة إلى الطويلة الأجل مثل التنوع الاقتصادي.

٥٤- وأبرز العمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التحوّل وأمن الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك الدراسات، والحوارات السياساتية الرفيعة المستوى والدعوة، الحاجة إلى خفض تكاليف التحوّل في وسط أفريقيا وإنشاء شبكة موحدة في المنطقة بوصفها إحدى آليات تعزيز وتيسير التجارة داخل المنطقة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

#### ٤- تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا

٥٥- في هذا السياق، تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نطاق واسع في البلدان التي تركز عليها، وهي إثيوبيا وإريتريا ورواندا وسيشيل وكينيا. وعُقدت الدورة السنوية الثالثة والعشرون للجنة الحكومية الدولية دون الإقليمية لكبار المسؤولين والخبراء في أسمرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بالتعاون مع حكومة إريتريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق المقيم، واجتذبت أكثر من ٣٠٠ مشارك من المنطقة دون الإقليمية. وأدى هذا الاجتماع إلى طلبات من حكومة إريتريا للحصول على مزيد من الدعم عام ٢٠٢٠ في مجالي الاقتصاد الأزرق والطاقة.

٥٦- وبوجه عام، ركز العمل في هذا المجال على تعزيز التكامل الإقليمي، وأنجز أساساً عن طريق عدد من المنتجات المعرفية، بينها تقرير عن التطورات الاجتماعية والتطورات في مجال الاقتصاد الكلي في شرق أفريقيا عام ٢٠١٩، وهو تقرير وضع معايير للأداء نحو تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية، وورقة لاجتماع فريق خبراء مخصص تقييم حالة التماسك الاجتماعي، ودراسة أُجريت مع منظمة "شرق أفريقيا علامة مسجلة" (Trade Mark East Africa)، لقياس أثر تدابير تيسير التجارة على الصناعة التحويلية في المنطقة دون الإقليمية. واستعرض الأمانة الدائمون لوزارات التجارة دراسة أُجريت بناءً على طلب أمانة جماعة شرق أفريقيا بشأن الأسباب الكامنة لركود مستويات التجارة داخل منطقة الجماعة، وأعيد تقديمها في نيسان/أبريل ٢٠١٩، فمثلت مساهمة هامة في النقاش حول كيفية إزالة العقبات القائمة أمام التجارة.

٥٧- وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لدعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سلسلة من التحليلات لأثر الدول الأعضاء (أوغندا وبوروندي وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا)، إلى جانب تقرير أكثر شمولاً يقدم تقييماً على نطاق المنطقة دون الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، نُشر بالاشتراك مع منظمة "شرق أفريقيا علامة مسجلة" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ويبرز هذا التقرير، الذي يمثل حتى الآن التقييم دون الإقليمي الوحيد لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الحاجة إلى التعجيل بالتكامل الإقليمي في

شرق أفريقيا، ويضع سلسلة من التوصيات لتحقيق هذه الغاية. وكانت هذه الوثائق بمثابة مدخل للمناقشة في المحافل الوطنية التي عقدت فيما بعد في البلدان المذكورة أعلاه، وأفضت إلى تقديم أوغندا ورواندا طلبات لإجراء تحليلات أكثر استفاضة وتفصيلاً.

٥٨- وبالإشتراك مع شعبة التكامل الإقليمي والتجارة، أشرف مكون البرنامج الفرعي على عمل خبيرين استشاريين لوضع استراتيجية وطنية لكينيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما يفرض بأحد مقتضيات برنامج عمل عام ٢٠١٩ لوزارة الصناعة والتجارة والتعاونيات في ذلك البلد. ونُظِم نشاط إقليمي في آذار/مارس ٢٠١٩ في أروشا، بجمهورية تنزانيا المتحدة، بالإشتراك مع مجلس أعمال منطقة شرق أفريقيا، لتعزيز الوعي في القطاع الخاص بالمفاوضات المستمرة بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٥٩- ولتعزيز الوعي بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بين عامة الناس، أُطلقت حملة بالفيديو نُوجت بإنتاج شريطي فيديو تفسيريين قصيرين عن الفوائد العامة لمنطقة التجارة الحرة وفوائدها المحددة للشباب. وعُرض هذان الشريطان على نطاق واسع، بما في ذلك على القنوات التلفزيونية الوطنية وفي مؤتمر القمة الرفيع المستوى للأعمال التجارية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ في نيروبي، وحضره أربعة رؤساء من المنطقة دون الإقليمية. وخلال عام ٢٠١٩، شارك المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا في أكثر من ٣٠ مؤتمراً وعرضاً تلفزيونياً في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، داعياً إلى التعجيل بالجهود الرامية إلى تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وشرح فوائدها المحتملة.

٦٠- وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات استشارية إلى لجنة المحيط الهندي بشأن وضع خطة عمل إقليمية للاقتصاد الأزرق. واشتركت لجنة المحيط الهندي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في حوار رفيع المستوى بشأن السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأزرق وتغير المناخ، من خلال مكون البرنامج الفرعي ذي الصلة. وقدم الدعم أيضاً إلى سيشيل، أحد البلدان التي تركز عليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لوضع خطة عمل وطنية بشأن الاقتصاد الأزرق.

٦١- وعلى غرار ذلك، وبناء على طلب من جماعة شرق أفريقيا لمساعدتها في صياغة استراتيجية التسويق السياحي، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى دون إقليمي بشأن استراتيجية التسويق السياحي لجماعة شرق أفريقيا، بهدف تحديد الأولويات الرئيسية لتلك الجماعة الاقتصادية. وأعقب هذا المنتدى دون الإقليمي ستة منتديات استشارية وطنية في جميع الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا وهي: أوغندا وبوروندي

وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان ورواندا وكينيا. وأثرت المنتديات الوطنية عملية إعداد الاستراتيجية دون الإقليمية، التي أعقبتها جلسة مصادقة دون إقليمية لوضع الاستراتيجية في صيغتها النهائية. وقدم مكون البرنامج الفرعي ذو الصلة أيضا خدمات استشارية بشأن مسألة الحسابات الفرعية للسياحة في كينيا. وأخيراً، أعدت دراسة عن التمويل المستدام للسياحة، وهي دراسة استكشفت مختلف نماذج وخيارات التمويل. وأفضت الدراسة إلى حوار سياسي رفيع المستوى، مما أدى إلى طلب المزيد من الخدمات الاستشارية.

## ٥- تقديم الدعم إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي

٦٢- في هذا المجال، نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدة مبادرات شملت توليد المعارف وبحوثاً سياساتية تركز على التحول الهيكلي والعمالة والإنتاجية من خلال الموجزات المتعلقة بالتحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع الخاصة بثلاث دول أعضاء هي إسواتيني وملاوي وموريشيوس. وركزت الموجزات على الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تحقق التحول الهيكلي عن طريق تيسير نمو مؤسساتها المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بوجه عام، وحددت التحديات والفرص الرئيسية التي تواجهها هذه البلدان.

٦٣- وبالإضافة إلى ذلك، أعد تقرير سياسي بشأن إدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي. وشكل التقرير السياسي دراسة أساسية للمناقشة والتوصيات السياسية في الدورة الخامسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في الجنوب الأفريقي، التي استضافتها حكومة إسواتيني في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وتناولت الدورة موضوع الاستراتيجية والسياسات الرامية إلى إدماج المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي، وأتاحت منبراً هاماً لعقد اجتماعات طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. واجتمع كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلو غرف التجارة والصناعة الوطنية، ورابطات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ورابطات العاملين بالتجارة عبر الحدود، والمؤسسات المالية الإنمائية، ومؤسسات البحوث، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وعدد من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم



المتحدة، وغيرها من الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين للتداول بشأن موضوع تعزيز قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الجنوب الأفريقي.

٦٤- وشملت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الدورة الحاجة إلى إيجاد منبر تعاوني لتعزيز قدرات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ والحاجة إلى روابط قوية بين هذه المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات في عملية الإنتاج؛ وضرورة أن تضع الدول الأعضاء حوافز معززة من خلال سياسات مالية ونقدية لدعم هذه المؤسسات في الجنوب الأفريقي.

## واو- البيانات والإحصاءات والتحول الرقمي

### ١- استخدام التكنولوجيا لتحسين نوعية تعدادات السكان وإصدارها في الوقت المناسب

٦٥- نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا برنامجاً للدعم القطري بشأن تنفيذ جولة تعدادات السكان والمسكن لعام ٢٠٢٠. ومن بين مجالات تركيز البرنامج تعزيز التطبيقات التكنولوجية في إجراء التعدادات السكانية، بدلاً من الأساليب الورقية واليدوية التقليدية. ويعزز استخدام التكنولوجيا في التعدادات السكانية نوعية البيانات المجمعة، وإتاحة نتائج هذه التعدادات، والإبلاغ عن النتائج في الوقت المناسب. ويقلل جمع البيانات عن الأشخاص والمنازل التي يعيشون فيها باستخدام جهاز لوحي واستبيان محدد البنية من احتمال حدوث أخطاء في المقابلات لدى جمع المعلومات - وهي مشكلة شائعة في المقابلات الورقية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون من الصعب قراءة خط اليد الخاص بالشخص الذي يُجري المقابلة، مما يصعب الحصول على معلومات دقيقة من استبيان ورقي - وهو ما يؤدي إلى تدهور جودة البيانات ويفرض عبئاً أكبر يتمثل في تصحيح المعلومات. ويقلص استخدام النهج الرقمي في جمع البيانات الوقت اللازم لتنقيتها والتحقق من صحتها وتبويبها قبل إتاحة النتائج على نطاق واسع. ويعني توافر النتائج في وقت مبكر أن الفوائد المتأتمية من البيانات التي تم جمعها في التعداد ستكون متوافرة هي الأخرى في وقت مبكر.

٦٦- وبناء على ذلك، وكما يتبين من تقييم أجره البرنامج الفرعي، ستضطلع التكنولوجيا بدور رئيسي في جولة تعدادات السكان الأفريقية لعام ٢٠٢٠، إذ ينوي أكثر من نصف عدد جميع البلدان إجراء هذه التعدادات بالطرق الرقمية.

٦٧- غير أن البرنامج الفرعي استهان، في الوقت نفسه، بالصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في الانتقال من التعدادات الورقية إلى التعدادات الرقمية، وهي صعوبات

ناجمة إلى حد كبير عن عدم كفاية الأدوات الرقمية والبرامجيات المطلوبة. ويحتاج كل عدّاد إلى مجموعة برامجيات متخصصة، مع خريطة تفصيلية للمنطقة، لدعم أعمال جمع البيانات في موقع محدد. ونتيجة لذلك، تطرح مهمة إعداد كل جهاز لוחي وإيصاله إلى العدّاد الصحيح تحديات لوجستية - إذ يجب إخراجها من الصندوق، وشحنه، وتحميل البرامجية الخاصة، وإعادته إلى علبته، ثم تسليمه إلى المنطقة الصحيحة.

٦٨- وللتصدي لهذه التحديات، وضع البرنامج الفرعي تطبيقاً من شأنه أن يحلّ البرامجية الصحيحة تلقائياً على كل جهاز لוחي ويكفل إرساله إلى المنطقة الصحيحة. ويقلل ذلك إلى حد كبير من خطر ارتكاب الأخطاء لدى إعداد الأجهزة اللوحية للتعداد ومن حجم العمل (وبالتالي من التكلفة)، إضافة إلى أنه يسّرع العملية.

٦٩- وأجرت كينيا، بوصفها أحد البلدان التي يركز عليها برنامج الدعم هذا، تعداداً رقمياً في آب/أغسطس ٢٠١٩ باستخدام ١٦٣ ٠٠٠ جهاز لוחي. وقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية إلى المكتب الوطني الكيني للإحصاء في استخدام تطبيق التعداد. واستناداً إلى نتائج هذا التعداد، نظم البرنامج الفرعي اجتماعاً لفريق خبراء تناول مسألة جمع البيانات الإلكترونية واستخدامها في تعدادات البلدان الأخرى التي تخطط لإجراء تعداد رقمي في السنوات المقبلة.

٧٠- وساهم العمل في هذا المجال في تعزيز إنتاج بيانات وإحصاءات ومعلومات جغرافية مكانية موثوقة في أفريقيا، كما يتضح من تقليص الوقت اللازم لمعايرة الأجهزة اللوحية بقدر كبير، مقارنة بالوقت اللازم لمعايرتها إذا ما اضطر المكتب الوطني للإحصاء إلى معايرتها يدوياً. وبشكل عام، وقر استخدام التطبيق وقتاً بلغ في مجمله ٥٠٦ أيام، مما حسّن بشكل كبير توافر البيانات في الوقت المناسب. ونظراً لأهمية إنتاج هذه البيانات وتوافرها في الوقت المناسب، أعربت حكومة كينيا، في رسالتها إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن تقديرها الشديد لهذه الحلول الابتكارية. ويعود الحد بدرجة كبيرة من الوقت الذي يستغرقه التعداد بفوائد كبيرة أيضاً على المبادرة من حيث التكلفة، بما في ذلك من حيث الميزانية المطلوبة لمرتبات الموظفين.

## ثالثاً- الشراكات

### ألف- التعاون والتنسيق من أجل تطبيق إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٧١- أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطة حول الصلة بين السلام والأمن والتنمية، التي هي أحد مواضيع إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وشملت هذه الأنشطة، التي نُقّدت بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، مشاركة الأمانة التنفيذية في اجتماع بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للقرن الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٩ والدور القيادي الذي أدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ العناصر الاجتماعية والاقتصادية لاستراتيجية القرن الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، وإعمالاً للصلة بين السلام والأمن والتنمية، شارك المبعوث الخاص في المنتدى التجاري للقرن الأفريقي المعني بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٧٢- واللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي أحد كيانات الأمم المتحدة التي عملت على دراسة توقعية لمنطقة الساحل عام ٢٠٤٣، وهي دراسة تشكل جزءاً من مبادرة الأمم المتحدة لضمان تحسين التفاعل بين الإجراءات الإنمائية ومكافحة الإرهاب، من أجل تعزيز السلام في جميع أنحاء منطقة الساحل. وبعد الانتهاء من تلك الدراسة وفي ضوء نتائجها، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حوارات سياساتية في بلدان مختلفة لمناقشة أوجه التآزر بين العمل الإنساني وتعزيز التنمية والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، واستجابة لطلب قدمته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للحصول على دعم تقني لفريق برنامج التنمية المجتمعية التابع لها لاستعراض ومواءمة استراتيجيتها لمنطقة الساحل مع الدراسة التوقعية لمنطقة الساحل لعام ٢٠٤٣، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جلسة عمل تقنية مع فريق التنمية المجتمعية لوضع خريطة طريق لتنقيح استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بمنطقة الساحل. وستُنقح تلك الاستراتيجية عام ٢٠٢٠.

٧٣- وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المجالات التالية:

(أ) العمل المشترك على مؤشر الأمن البشري، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري، ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

(ب) برنامج "إعادة البناء بشكل أفضل"، لدعم البلدان في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ والاستعداد للكوارث؛

(ج) حلقة عمل التخطيط لـ "إعادة البناء بشكل أفضل" من أجل استثمار قادر على التكيف مع تغير المناخ في مجالي التعمير والتنمية في المناطق المتضررة من الأعاصير في زيمبابوي وملاوي وموزامبيق.

## باء- الشراكات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٤- لا تزال الشراكات الابتكارية مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والعالميين تكتسي أهمية حيوية لتنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وخلال عام ٢٠١٩، وقّعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً من الاتفاقات الإطارية مع طائفة واسعة من الشركاء. ويشمل ذلك اتفاقات مع الجهات التالية:

(أ) مؤسسة الخدمات المالية ماستركارد، لتعزيز الإدماج المالي والرقمي في جميع أنحاء أفريقيا؛

(ب) شركة التأمين المتعددة الجنسيات أكسا، لتقييم دور القطاع الخاص في التغطية بالتأمين الصحي من أجل تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية في إطار جهود ترمي إلى تحسين التغطية بالرعاية الصحية وجودة هذه الرعاية في أفريقيا؛

(ج) مجموعة المكتب الشريف للفوسفات، وهي شركة لاستخراج الفوسفات وصناعة الأسمدة، من أجل استكشاف الابتكارات في مجال الزراعة عبر سلسلة الإمداد الزراعي برمتها؛ واستكشاف مفاهيم جديدة لتشجيع أسواق رأس المال على الاستثمار في الزراعة الأفريقية؛ وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التعجيل بتحسين قدرات مديري الصناديق من النساء الأفريقيات وتحسين فرص وصول المرأة إلى الهيكل المالي والنظم الإيكولوجية؛ والاستفادة المثلى من عوامل الإنتاج الزراعية في عموم أفريقيا؛

(د) المعهد العالمي للنمو الأخضر، للتعاون في تبادل المعارف وبناء القدرات بشأن النمو والتنمية المراعيين للقدرة على التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والبحث، والريادة الفكرية؛

(هـ) مؤسسة حاضنات المشاريع في أرمينيا ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، لإجراء بحوث وتكوين معارف قائمة على الأدلة بغية استخدامها

في وضع السياسات في مجالات الابتكارات والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا، إلى جانب بناء القدرات، مع إيلاء أهمية خاصة للهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية؛

(و) جامعة توركو في فنلندا، أيضاً فيما يتعلق بالهدف ٩، لإجراء بحوث مشتركة وتكوين معارف قائمة على الأدلة لاستخدامها في وضع السياسات في مجالات الابتكارات والعلوم والتكنولوجيا في أفريقيا.

٧٥- وبالإضافة إلى ذلك، أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً شراكات مع عدد من مجتمعات الفكر، بهدف تقييم آثار التكامل الاقتصادي وسياسات التنوع على الاقتصادات الأفريقية (المسائل المتصلة بالتجارة في الخدمات والهجرة والاستثمار). وأخيراً، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصيغة النهائية لإطار مشترك للمؤشرات الإقليمية، يتضمن ٦٣ مؤشراً مستمداً من كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وهي مؤشرات ستستخدم في إعداد التقرير المرحلي نصف السنوي للمنطقة.

## رابعاً- المساءلة والتعلم

### ألف- عمليتا التقييم والتدقيق

٧٦- واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز التعلم التنظيمي وتعزيز المساءلة، من خلال توفير الأدلة والتحليلات والدروس المستفادة والتوصيات بما يتماشى مع قواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. واضطلعت أقسام التقييم بتقييمات ودعمت أنشطة مراجعة الحسابات في مختلف مجالات عمل اللجنة، بما في ذلك في مجالي التجارة والتكامل الإقليمي - المركز الأفريقي للسياسات التجارية؛ والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ والتكنولوجيات النقالة؛ والهيكلي الحكومي الدولي؛ ومراكز السياسات، والمنتدى الأفريقي للتنمية المستدامة، وغيرها. وعادة ما تشرى الدروس والتوصيات المستخلصة من التقييمات ومراجعة الحسابات قرارات الإدارة، والتخطيط الاستراتيجي، وتصميم البرامج، والتنفيذ، وعقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وخدمتها وما يتمخض عنها من نتائج والهيكلي الحكومي الدولي للجنة.

٧٧- وأشار تقييم المركز الأفريقي للسياسات التجارية إلى أن تدخلاته كانت قيّمة في تعزيز التجارة عبر القارة. فقد تبين أن منتجاته المعرفية في مجالات مواضيعية محددة ذات

أهمية كبيرة، ما أفضى إلى طلبات من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة تقنية تتجاوز ما يمكن للمركز أن يحققه بموارده المحدودة.

٧٨- وحددت التقييمات أيضاً مواطن الضعف في تصميم برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارتها ورصدها والإبلاغ عنها. وفي ضوء هذه النتائج، أوصي بأن تتعد البرامج عن وضع أطر نتائج مفرطة الطموح وغير واقعية، وبأن تسعى منذ البداية إلى إقامة نظام رصد قوي يولد بيانات موثوقة وذات مصداقية وأساسية في جمع وعرض النتائج المحققة. وفيما يتعلق بالمركز الأفريقي للسياسات التجارية، أبرز التقييم الحاجة إلى هيكل إداري وطرائق شراكة أكثر فعالية. ومن الشواغل الرئيسية الأخرى التي أثرت في التقييمات إفراط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الاعتماد على المانحين التقليديين، وفي بعض الحالات، على جهة مانحة واحدة لتمويل المشاريع؛ ويعرض ذلك اللجنة لحالة عدم يقين فيما يتعلق بالتمويل ويشكل خطراً جسيماً على السلامة المالية لعملياتها وبرامجها.

٧٩- وفي عام ٢٠١٩، قدّم قسم التقييم التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الخدمات إلى ثلاث عمليات لمراجعة الحسابات الخارجية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة.

٨٠- وأسفرت هذه التقارير مجتمعة عن إجمالي ٢٤ توصية: ١٠ توصيات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية و ١٤ توصية من مجلس مراجعي الحسابات. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ١٨ توصية كان من المقرر تنفيذها بحلول نهاية الفترة، وهذا يعني أن نسبة الامتثال وصلت إلى ١٠٠ في المائة. ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ بقية التوصيات في الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٢٠-٢٠٢١.

## باء- وضع إطار برنامجي متوسط الأجل

٨١- يجري حالياً إعداد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للجنة الاقتصادية لأفريقيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤. ويحدد الإطار استراتيجية طموحة لدعم الدول الأفريقية الأعضاء في تحويل اقتصاداتها والاندماج الفعال في حيز اقتصادي واجتماعي وسياسي مشترك، مع تعزيز التعاون الدولي كي تكون القارة أكثر ازدهاراً وشمولاً وكي يعيش معظم مواطنيها بمنأى عن كل عوز وحرمان. ومن المنتظر تقديم مشروع الإطار إلى المكتب واللجنة للتصديق عليه في نيسان/ أبريل ٢٠٢٠ على أن تحال النسخة النهائية من الإطار إلى اللجنة في منتصف عام ٢٠٢٠.

## خامساً- الدعم المقدم لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٨٢- قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إسهامات فنية في عملية الاستعراض دعماً للمرحلة الثانية من الاستعراض الإقليمي، التي تركز على إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة في الأجل الطويل.

٨٣- ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ست مشاورات مع رؤساء مكاتب الاتصال في الأمم المتحدة في أديس أبابا والمديرين الإقليميين لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تغطي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب ووسط أفريقيا، للنظر في نُهج تنفيذ توصيات الأمين العام، وهي: تنظيم عمل المنابر التعاونية الإقليمية حول ركيزتين هما: ركيزة سياسات أهداف التنمية المستدامة وركيزة تنفيذية؛ وإنشاء مراكز لإدارة المعارف في كل منطقة؛ وتعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج على الصعيد الإقليمي؛ والشروع في عملية لإدارة التغيير في كل منطقة على حدة، سعياً إلى توحيد القدرات القائمة فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات، وكذلك فيما يتعلق بالمهام التحليلية الأخرى ذات الصلة؛ وتحديد الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها بكفاءة أكبر إلى المكاتب الإقليمية من خلال مكاتب الدعم الإدارية المشتركة. وتُوجت هذه العملية بتقرير تمهيدي للمنطقة الأفريقية وُضع بالاشتراك مع الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أفريقيا، وهو يتضمن مقترحات لتهيئة سبعة تحالفات قائمة على الفرص وتعنى بقضايا معينة وتشكل الوسيلة الرئيسية للإنجاز التعاوني في إطار المنبر التعاوني الإقليمي. وأسهم التقرير التمهيدي في تحديد اتجاه عملية الإصلاح الإقليمي.

## سادساً- النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

٨٤- يبين الإطار التالي الأنشطة المقررة للسنة المقبلة والنتائج الرئيسية التي تعتمزم اللجنة العمل على تحقيقها في عام ٢٠٢٠ في الوقت الذي تكثف فيه جهودها لدعم الدول الأعضاء للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

### ١- النمذجة المتكاملة المتعددة الأبعاد وتحليل السياسات والإصلاحات المؤسسية

- تحسين تحليل سياسات الاقتصاد الكلي
- إدراج مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة في التشريعات والأطر المحلية وزيادة الاستفادة منها لإدماج الخطط الدولية في التخطيط الإنمائي الوطني والإبلاغ عنها

- تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي: عرض تدريبي من المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط معد خصيصاً لتلبية الطلب المتزايد من الدول الأعضاء لتعزيز قدرتها على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣
- كبح التدفقات المالية غير المشروعة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية
- تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني، بما في ذلك إدماج القدرة على التكيف مع تغير المناخ في الخطط الوطنية للتنمية المستدامة

## ٢- التجارة والتكامل الإقليمي

- التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإدراجه في التشريعات والأطر المحلية وتنفيذه
- الاستفادة إلى أقصى حد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية:
  - ◀ زيادة التدفقات التجارية
  - ◀ تسريع عملية التصنيع
  - ◀ تحسين البيئة لمشغلي القطاع الخاص للاستفادة من الفرص العابرة للحدود
- تعميق إدماج أفريقيا في قطاعات وسياسات محددة

## ٣- تنمية القطاع الخاص والتمويل الابتكاري وتطوير الهياكل الأساسية

- تعزيز بيئة مواتية للأعمال التجارية لصالح استثمارات القطاع الخاص في الطاقة وتطوير الهياكل الأساسية
- زيادة الاستثمار من القطاع الخاص وزيادة مشاركته النشطة في تنمية أفريقيا
- البيئة المواتية للأعمال التجارية في الزراعة والأراضي
- الاستفادة من أدوات التمويل الابتكاري
- زيادة تمويل القطاع الخاص في مجال الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات

## ٤- الفقر والشؤون الجنسانية والسياسة الاجتماعية

- تسخير العائد الديمغرافي إلى جانب تحقيق المساواة بين الجنسين
- الهجرة الدولية في أفريقيا
- رصد الاستثمار الاجتماعي من أجل تحسين الكفاءة وإدماجه في الاستعراضات الوطنية الطوعية



- تعميم مراعاة سياسات الحد من الفقر وعدم المساواة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠
- ٥- **تقديم الخدمات على نحو متكامل من خلال المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا**
  - الاستراتيجيات والسياسات الفعالة لإيجاد فرص عمل في شمال أفريقيا
  - وضع حد للاتجاهات الديمغرافية في غرب أفريقيا
  - زيادة التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا
  - تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا: ترجمة الرؤية إلى عمل
  - تسريع التصنيع في الجنوب الأفريقي
- ٦- **البيانات والإحصاءات والتحول الرقمي**
  - تحسين إنتاج ونشر واستخدام البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة والمصنفة حسب نوع الجنس على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي
  - زيادة البروز من خلال التسجيل المدني ووضع نصح كلي للهوية القانونية
  - تحسين توافر البيانات على الصعيد الوطني فيما يتعلق بالإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة
  - تسخير التكنولوجيات والابتكارات الجديدة للانتقال إلى اقتصادات خفيفة الكربون قادرة على التكيف مع تغير المناخ
  - تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي الأفريقية
- ٧- **برنامج تدريبي مخصص للمنسقين المقيمين**
  - برامج تدريبية مخصصة من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط:
    - ◀ نموذج الاقتصاد الكلي
    - ◀ الطابع المتعدد الأبعاد للفقر وصلته بعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية
    - ◀ مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملين